

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يواصل ارتفاعه ليصل إلى 122.03 دولاراً

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس: إن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 1,29 دولاراً في تداولات الجمعة الماضية، ليصل إلى مستوى 122,03 دولاراً للبرميل مقارنة بـ 120,74 دولاراً يوم أمس الأول. ويواصل سعر النفط الكويتي ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوى له منذ بداية العام بفعل العوامل الجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً فيما يتعلق بشأن الملف الإيراني. وقد دعمت المخاوف من تفاقم التوترات بين إيران والغرب أسعار النفط ليصعد بعد أن قالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن طهران كثفت أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. وقد أنهى خام القياس الأوروبي (مزيج برنت) للعقود تسليم في أبريل جلسة التعاملات في سوق لندن أمس مرتفعاً 1,85 دولاراً أو 1,5 عند 125,47 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى إغلاق منذ 29 أبريل 2011.

لا يوجد معيار واضح شرعياً لنسب تكوين المخصصات على كل طرف من المساهمين والمودعين

دراسة: ليست هناك قاعدة واحدة لتكوين المخصصات أو ردها في البنوك الإسلامية

هبة وقربة لله تعالى ولا يمنعان منها. واستخلص القصار إلى أن نسبة الربح المقتطعة لتكوين المخصصات إن ردت للوعاء الاستثماري في الفترة المالية التي كان «المودع» مستثمراً موجوداً في الوعاء الاستثماري فلا إشكال في هذه الحال، وإن كان «المودع» قد خرج وسحب وديعته أو حسابه الاستثماري فهي تبرع من المنسحبين المودعين الذين يمثلون أصحاب الحق في جزء من هذه المخصصات المتكونة من الإيرادات الناشئة عن الأرباح، وأنهم قد رضوا بالتبرع سواء انتفعوا بالمخصصات أو انتفع غيرهم بها.

والجدير بالذكر أن القصار سعى في دراسته إلى الوصول لحكم شرعي في قضية المخصصات المالية معتمداً في بحثه هذا على تقديم نظرة محاسبية فنية بحتة للمخصصات وما يتعلق بها بشكل موجز، لتصور حقيقة المخصصات ومن ثم بني حكمه الفقهي على ذلك التصور الفني وحقيقته.

● **فتى العفيفي**

تلك المخصصات. **● الثاني:** إبراء العميل البنك مما يخصه من هذه المخصصات عند انتهاء الغرض الذي من أجلها تم تكوينها، ولم يتمكن البنك من إرجاعها، لأنه ربما يستفيد هو أو غيره من هذا المخصص لاحقاً، وذلك أخذاً بمبدأ الإبراء الشرعي أو ما يسمى بـ «مبدأ المبرأة»، فالعميل قد رضي ابتداءً أنه في حال عدم تمكن البنك من إرجاع تلك الأموال بعد الانتهاء من الغرض الذي من أجله تم تكوينها، فإنه يبرأ البنك من أي مطالبة، لكون المضاربة قائمة على مبدأ «المضاربة المستمرة»، في العرف المصرفي المعاصر والتي يتغير فيها المودعون باستمرار، نظراً لطبيعة عمل البنوك وطبيعة الودائع المصرفية من إمكانية الإيداع والسحب تحت الطلب للعميل وفق شروط معينة. **● الأول:** موافقة العميل «المودع» على استقطاع المخصصات في حال الاحتياج لها من قبل المصرف الإسلامي ويعتبر ذلك موافقة منه على الأخذ بجزء من إيرادات عمليات الاستثمار لأموال المودعين لصالح تكوين

التي تم تكوين المخصص بها. وأوضح القصار في هذا الشأن أنه باستطلاع رأي كثير من المختصين في البنوك الإسلامية أفادوا بصعوبة رد تلك المخصصات للمودعين، خصوصاً مع كثرتهم دخولاً وخروجاً. أما فيما يخص الاحتمال الثاني فقال القصار إنه في حالة صعوبة وتعذر اتخاذ الإجراء السابق فإنه يتم إرجاع نسبة المودعين من المخصصات في وعاء الإيرادات العامة للمودعين، لتتم الاستفادة منها لنفس الوعاء، مشيراً إلى أن ما يخص المساهمين يذهب لحساب الأرباح والخسائر التابعة لهم. وأوضح القصار فيما يخص الضابط الشرعي الثالث لاستقطاع المخصصات ضرورة أخذ الموافقة المسبقة من المودعين على أمرين:

● **أولاً:** موافقة العميل «المودع» على استقطاع المخصصات في حال الاحتياج لها من قبل المصرف الإسلامي ويعتبر ذلك موافقة منه على الأخذ بجزء من إيرادات عمليات الاستثمار لأموال المودعين لصالح تكوين

المحاسبية للبنوك الإسلامية وهي على النحو الآتي: **● أولاً:** يجب الإفصاح عن نسب الاستقطاع للمخصصات بين المساهمين والمودعين في حال كان الاستثمار مشتركاً بين أموال المودعين والمساهمين، لتتم معرفة ما يخص كل طرف عند الانتهاء من الغرض للمخصص. وأكد على أنه من الضروري معرفة العدالة في تحميل المخصصات عند تكوينها على كل طرف من المساهمين والمودعين، لافتاً إلى أنه لا يوجد معيار واضح من الناحية الشرعية لتلك النسب ولكن يمكن اعتماد نسب الأموال المستثمرة لكل منهما في تحديد نسب الاستثمار في الحسابات الاستثمارية أو الودائع الاستثمارية. **● ثانياً:** في حال الانتهاء من الغرض الذي تم تكوين المخصص من أجله وفق التفصيل السابق، فإنه يجب شرعاً إرجاع ما يخص المودعين بحسب النسبة المستقطعة من إيراداتهم لتكوين المخصص ويكون عن طريق احتمالين: **● الأول:** أن يتم الإرجاع لكل من كان مساهماً في تلك الفترة المالية

المشاركة في الاستثمار المشترك من سنة لأخرى، وعليه فلا تكون هناك قاعدة واحدة ومنسجمة عندما يتم تكوينها أو عندما يتم ردّها، وذلك لعدم وضوح النسب المستقطعة من كل طرف، ولخروج ودخول كثير من المودعين بين سنة مالية وأخرى. وأضاف القصار في دراسة له حول أحكام تكوين المخصصات في البنوك الإسلامية وأثرها على توزيع الأرباح أنه لا يتم الإفصاح عن ذلك التفصيل والمال لحركة المخصصات في التقرير السنوي لكثير من البنوك الإسلامية، لافتاً إلى أنه في الحالة الثانية لتكوين المخصصات في أن تكون عمليات التمويل والاستثمار قائمة بأن المخصصات تكون مقابل تلك العمليات وبالتالي فهي مخصصة لها.

وفي السياق ذاته أوضح أنه إذا كانت عمليات التمويل والاستثمار المجدية ممولاً من أموال المودعين فقط فإنه يتم تكوين المخصصات بالتحميل على الإيرادات الخاصة بوعاء التمويل والاستثمار المقيد الخاص بالمساهمين، وعندما ينتفي الغرض من ذلك المخصص يتم

المشاركة في الاستثمار المشترك من سنة لأخرى، وعليه فلا تكون هناك قاعدة واحدة ومنسجمة عندما يتم تكوينها أو عندما يتم ردّها، وذلك لعدم وضوح النسب المستقطعة من كل طرف، ولخروج ودخول كثير من المودعين بين سنة مالية وأخرى. وأضاف القصار في دراسة له حول أحكام تكوين المخصصات في البنوك الإسلامية وأثرها على توزيع الأرباح أنه لا يتم الإفصاح عن ذلك التفصيل والمال لحركة المخصصات في التقرير السنوي لكثير من البنوك الإسلامية، لافتاً إلى أنه في الحالة الثانية لتكوين المخصصات في أن تكون عمليات التمويل والاستثمار قائمة بأن المخصصات تكون مقابل تلك العمليات وبالتالي فهي مخصصة لها.

وفي السياق ذاته أوضح أنه إذا كانت عمليات التمويل والاستثمار المجدية ممولاً من أموال المودعين فقط فإنه يتم تكوين المخصصات بالتحميل على الإيرادات الخاصة بوعاء التمويل والاستثمار المقيد الخاص بالمساهمين، وعندما ينتفي الغرض من ذلك المخصص يتم



د.عبدالعزیز خلیفة القصار

يجب الإفصاح عن نسب الاستقطاع للمخصصات بين المساهمين والمودعين في حال كان الاستثمار مشتركاً بين أموالهما

المشاركة في الاستثمار المشترك من سنة لأخرى، وعليه فلا تكون هناك قاعدة واحدة ومنسجمة عندما يتم تكوينها أو عندما يتم ردّها، وذلك لعدم وضوح النسب المستقطعة من كل طرف، ولخروج ودخول كثير من المودعين بين سنة مالية وأخرى. وأضاف القصار في دراسة له حول أحكام تكوين المخصصات في البنوك الإسلامية وأثرها على توزيع الأرباح أنه لا يتم الإفصاح عن ذلك التفصيل والمال لحركة المخصصات في التقرير السنوي لكثير من البنوك الإسلامية، لافتاً إلى أنه في الحالة الثانية لتكوين المخصصات في أن تكون عمليات التمويل والاستثمار قائمة بأن المخصصات تكون مقابل تلك العمليات وبالتالي فهي مخصصة لها.

وفي السياق ذاته أوضح أنه إذا كانت عمليات التمويل والاستثمار المجدية ممولاً من أموال المودعين فقط فإنه يتم تكوين المخصصات بالتحميل على الإيرادات الخاصة بوعاء التمويل والاستثمار المقيد الخاص بالمساهمين، وعندما ينتفي الغرض من ذلك المخصص يتم

قال عضو مقرر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببيتك الكويتي الدكتور المحاضر في كلية الشريعة بجامعة الكويت د.عبدالعزیز خلیفة القصار أن البنوك الإسلامية تقوم حالياً بتكوين المخصصات بنحائها على الإيرادات أما في حالة أن تكون عمليات التمويل والاستثمار العامة من أموال المودعين والمساهمين (غير مقيدة)، فيتم تكوين تلك المخصصات مقابل تلك العمليات خصماً من الإيرادات، وبذلك تنخفض قيمة صافي الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين والمودعين بقيمة تلك المخصصات. وأشار إلى أنه في حالة انتهاء الغرض من المخصصات فإنه يتم ردها إلى الإيرادات وبالتالي يزداد صافي الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين والمودعين بقيمة تلك المخصصات.

وأوضح القصار في دراسة خص بها جريدة «الأنباء» أنه قد يتم تكوين المخصصات في سنة مالية وقد ينتفي الغرض منها في سنة مالية أخرى، وقد تختلف نسب أموال المودعين والمساهمين

«بيتك للأبحاث»: اليابان تسجل أول عجز تجاري منذ 31 عاماً

انخفاض المؤشرات الفرعية لكل من الإنتاج والأعمال الجديدة في ديسمبر 2011، مما يشير إلى تباطؤ أنشطة الإنتاج في المضي قدماً. كما أن مؤشر تانكان الياباني الذي يعكس ثقة الشركات الصناعية الكبيرة قد انخفض في ديسمبر بمقدار 4.0- نقاط عن النمو بمقدار نقطتين والذي سجله في سبتمبر 2011.

مما يدل على أن عدد المشتائمين في الاقتصاد يفوق عدد المتفائلين. استمرار ارتفاع معدل البطالة والذي سجل في ديسمبر 2011 نسبة 4,5٪ إضافة إلى ضعف مؤشر ثقة المستهلك، فإنها دلائل تشير أيضاً إلى أن الإنفاق الاستهلاكي في اليابان سيبقى ضعيفاً في المدى القريب.

الصناعي، ومؤشر مديري المشتريات في التصنيع مسج «تانكان» وهو مؤشر لثقة المستهلكين، فإنها جميعها تشير إلى تباطؤ النمو الاقتصادي قديماً في اليابان، وأهم هذه المؤشرات، هي: تراجع نمو مؤشر الإنتاج الصناعي في اليابان بنسبة 4,2-٪ لعام 2011 وذلك مقارنة مع نمو إيجابي بنسبة 0,1-٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2011.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي الياباني هامشي إلى 50,2 نقطة في ديسمبر 2011 من 49,1 في نوفمبر 2011 مما يشير إلى حدوث تحسن هامشي في العمليات التشغيلية لقطاع التصنيع، ومع ذلك، يبقى عند مستويات منخفضة.

المحلي الإجمالي عند مستويات أكثر استدامة.

توقعات عام 2012 في اليابان

وأشار التقرير إلى أنه وفقاً للتوقعات الاقتصادية العالمية التي نشرت في يناير 2012، فإن صندوق النقد الدولي خفض توقعاته بالنمو للنمو في اليابان لعام 2012 إلى 1,7٪ على أساس سنوي وذلك من التوقع السابق في سبتمبر الماضي والذي توقع فيه النمو لعام 2012 عند 2,3٪ على أساس سنوي وهو بالتوازي مع توقعات السوق. وقد حث صندوق النقد الدولي اليابان على أن تكون أكثر طموحاً في خفض ديونها وتقليص الضريبة الاستهلاكية. وبالنظر إلى عدد من المؤشرات الرئيسية مثل مؤشر الإنتاج

الإجمالي، وهذه النسبة من أعلى النسب بين الدول المتقدمة، وقد أدت القيود والتحديات في الميزانية الحكومية والتي فرضتها ظروف تمويل إعادة الإعمار، إلى جسر اقتصاد اليابان إلى معدل نمو أضعف بكثير من التوقعات الأساسية.

ومن أجل الحد من تأثير الإنفاق على عمليات إعادة الإعمار للعجز في الميزانية، فإن الحكومة لديها حزمة من الخيارات، بما في ذلك زيادة الضرائب وبيع بعض الأصول الحكومية. وقد اقترحت الحكومة زيادة في الضريبة الاستهلاكية، وصولاً إلى 10٪ بحلول عام 2015 (في الوقت الحاضر تبلغ 5٪)، ولكن ليس مؤكداً إذا كان هذا سيكون كافياً لجعل نسبة الدين إلى الناتج

تربليون ين، ويعزى ذلك إلى الزيادة في واردات الوقود والطاقة للتعويض عن الخسارة في الطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، انخفض إجمالي الصادرات لعام 2011 بنسبة 2,7-٪ على أساس سنوي ليصل إلى 65,6 تريليون ين وذلك انخفاضاً ما كانت عليه الصادرات في عام 2010 والتي سجلت 67,4 تريليون ين، وتساهم الآلات والأجهزة الكهربائية والتي تعد من سلع التصدير الرئيسية بنحو 20٪ من إجمالي الصادرات، فيما لا يزال الطلب على الصادرات اليابانية في الأسواق الرئيسية عالمياً يسجل ضعفاً، خصوصاً في أوروبا والتي تمثل 12٪ من إجمالي الصادرات. وضعف الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى تباطؤ الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات.

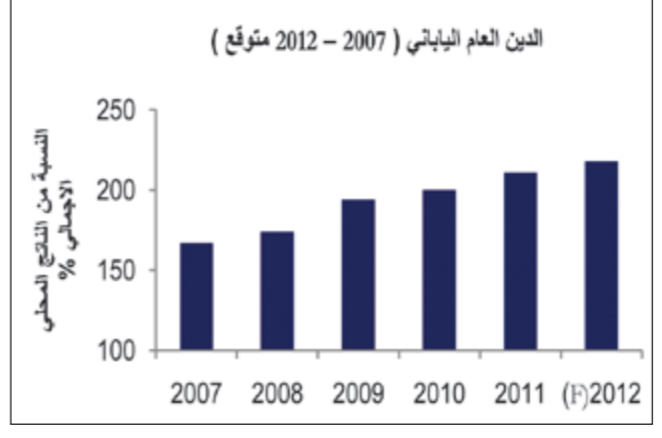
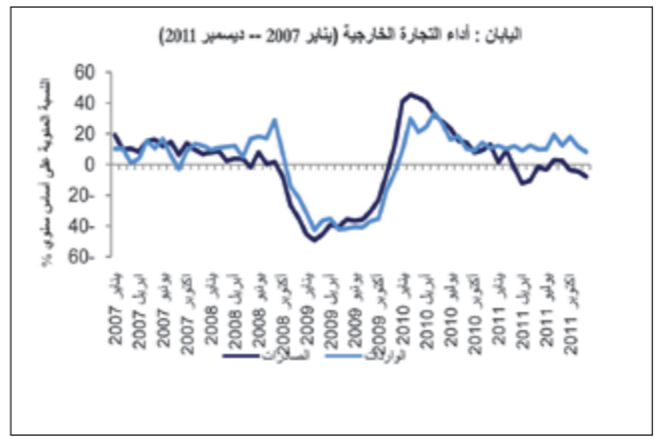
لانتهاء سريعة للعجز التجاري، ويتوقع للحساب التجاري الياباني أن يستمر في تسجيل عجز خلال عام 2012، مع توقع أن يكون أقل من العجز المسجل في عام 2011، فيما لا يزال الطلب على الصادرات اليابانية ضعيفاً إلى حد ما، خاصة مع ملاحظة أن منطقة اليورو تتجه نحو الركود وحالة التعثر في الانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قوة البن الياباني أيضاً جعلت الصادرات اليابانية أقل قدرة على المنافسة في الخارج، ما أدى إلى زيادة عمليات الإنتاج خارج اليابان، وظل سعر صرف الين قوياً جداً في الأشهر القليلة الماضية، وبلغ سعر صرف الين مقابل الدولار 77,9 في منتصف ديسمبر 2011.

وشهد الين تغيراً سريعاً وكبيراً في قيمته مقابل الدولار الأمريكي في الفترة بين أبريل وكتوبر 2011 حيث بلغ الدولار الأمريكي 85 ينًا في أكتوبر حيث وصل إلى مستوى 75,7 ينًا لكل دولار.

ماذا بعد ذلك؟ يتوقع لخاض الحساب الجاري لليابان أن يتراجع في عام 2012 بسبب الواردات الإضافية اللازمة للتعويض عن النقص وتسهيل إعادة الإعمار بعد الزلزال والتسونامي. وتوقع التقرير أن فائض الحساب الجاري في عام 2012 سوف ينخفض ويسجل 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 2,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.

وهذا الانخفاض في فائض الحساب الجاري سيؤدي إلى تعقيد جهود اليابان في تمويل الديون العامة الضخمة للدولة، خصوصاً أن الدين الإجمالي للحكومة اليابانية حالياً يبلغ أكثر من 200٪ من الناتج المحلي



ارتفاع الواردات وتراجع الصادرات وروء العجز البالغ 2,5 تريليون ين

لا توقعات بانتهاء سريع لعجز الميزان التجاري و2012 سيكون سيئاً

وذكر التقرير إنه بالنظر إلى ما حدث عام 2011 ككل، فإن اليابان سجلت عجزاً تجارياً بلغ 2,5 تريليون ين وهو العجز السنوي الأول منذ 30 عاماً. وكان آخر عجز في التجارة قد تم تسجيله في عام 1980 وبلغ حينها 2,6 تريليون ين وذلك في أعقاب أزمة النفط العالمية الثانية، ولعب عدد من الأحداث دوراً غير عادي للعجز الحاصل في اليابان، مثل الزلزال الذي ضرب اليابان إضافة إلى حادثة مفاعل فوكوشيما النووي وأزمة الديون الأوروبية، والتي كان لها دور كبير في دفع اليابان إلى تسجيل عجز تجاري، وأنت الفرضيات في تايلاند والتي حدثت في الخريف الماضي لتضيف على ما سبق خصوصاً أن تايلاند تعتبر مركز الإنتاج الرئيسي للكثير من الشركات اليابانية. وارتفعت واردات اليابان السنوية في عام 2011 بنسبة 12٪ على أساس سنوي وصولاً إلى 68 تريليون ين، مقارنة مع واردات في عام 2010 بقيمة 60,7

تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، أن اليابان التي اعتاد اقتصادها على تسجيل نمو خلال السنوات الماضية، سجلت عجزاً تجارياً في نهاية العام الماضي لأول مرة منذ نحو 31 عاماً بلغ 2,5 تريليون ين، وذلك على خلفية تضاريف العديد من العوامل أهمها ارتفاع الكبير في الواردات مع عمليات إعادة الإعمار لإصلاح ما خربته الكوارث الطبيعية، في مقابل تراجع صادراتها، إضافة إلى قوة العملة اليابانية التي أضعفت قدرة الصادرات على المنافسة، ويكمل هذه المظلمة السلبية أزمة الديون الأوروبية التي ألت بداعياتها على الاقتصاد الياباني، حيث تشكل أسواق أوروبا منفذاً هاماً للصادرات اليابانية.

وأشار التقرير إلى أنه لا توجد مؤشرات على نهاية سريعة لعجز الميزان متوقعا أن يستمر العجز خلال العام الحالي في ضوء استمرار غالبية الأسباب المذكورة.

وأكد التقرير بيان اليابان سجلت عجزاً تجارياً قيمته 205,1 مليارات في ديسمبر 2011، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع العجز في الواردات بالمقارنة مع النمو السلبي للصادرات.

ولأظن أن شهر ديسمبر هو الشهر الثالث على التوالي للعجز التجاري في اليابان منذ أكتوبر 2011، مشيراً إلى أنه من أسباب هذا العجز الفجائات التي شهدتها تايلاند فضلاً عن ضعف في الطلب العالمي، وأظهرت البيانات أن إجمالي الواردات ارتفع بنسبة 8,1٪ على أساس سنوي لتصل إلى 5,8 تريليونات ين خلال ديسمبر، في حين انكمش إجمالي الصادرات بنسبة 8,0-٪ على أساس سنوي ليصل إلى 5,3 مليارات دولار، وبذلك ينخفض إجمالي الصادرات لشهر ديسمبر بنسبة 4,5-٪ على أساس سنوي مقارنة بما كانت عليه في نوفمبر 2011.

وأشار التقرير إلى أنه متباعدة للعجز التجاري الإجمالي في الفترة من أكتوبر-ديسمبر 2011 والبالغ 174,5 مليار ين، انكمش إجمالي نمو الناتج المحلي الحقيقي في اليابان للربع الرابع من عام 2011، على أساس سنوي، وذلك استمراراً في الانكماش ما كان عليه في الربع الثالث من عام 2011 والذي بلغ 0,7-٪ على أساس سنوي. وتجاهم الصادرات بنحو 17,0٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لليابان.

وسجلت اليابان نمواً اقتصادياً سلبياً بنسبة 0,9-٪ على أساس سنوي في عام 2011 وذلك تراجعاً من النمو الاقتصادي المسجل للعام 2010 والذي بلغ 4,4٪ حيث حقق الزلزال وموجات التسونامي في بداية العام اضطراباً في الأنشطة الاقتصادية.

arwadex 2012

برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

Under the high patronage of the Custodian of the Two Holy Mosques King Abdullah Bin Abdulaziz Al Saud

مؤتمر تحلية المياه العاشر في البلدان العربية

10TH WATER DESALINATION CONFERENCE IN THE ARAB COUNTRIES

16 إلى 19 حصادي فلول 1433 هـ
8 - 11 April 2012

قاعة الملك فيصل للمؤتمرات - فندق فرياص الينجوينتال - المنطقة العربية السعودية
King Faisal Conferences Hall - Riyadh Inter-Continental Hotel - SAUDI ARABIA

تواصل مع الخبراء

NETWORK WITH THE EXPERTS

قدم ورقة عمل

JOIN OUR SPEAKING BOARD

شارك في المعرض

BECOME AN EXHIBITOR

محاور المؤتمر

- التحلية بالاعشيرة
- التحلية الحرارية
- التحلية وقائية
- استخدام الطاقة الشمسية في التحلية

التسجيل مجاني قبل 1 أبريل 2012

FREE REGISTRATION BEFORE APRIL 1st, 2012

www.arwadex.net
arwadex@specialist.com.sa | arwadex@exicon-intl.com